



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

الدكتور علاء الدين العلوان
المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

إلى

المؤتمر العربي العالمي حول أنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية

الرياض، المملكة العربية السعودية، 9 أيلول/سبتمبر 2012

أصحاب السمو والمعالى والسعادة،
السيدات والسادة،

باسم منظمة الصحة العالمية، يسعدني أن أشارك في افتتاح هذا المؤتمر العربي العالمي الذي عملنا على إعداده مع الزملاء الكرام في وزارة الصحة السعودية، وسائر الوزارات والمؤسسات السعودية. ولقد شرفنا خادماً الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز برعايته الكريمة، كما توافد لحضور فعاليات هذا المؤتمر عدد هام من وزراء الصحة في الإقليم؛ فنشكرهم على اهتمامهم وتجاوبهم. ونُزجي الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور عبد الله الربيعه وزير الصحة لمبادرته الكريمة بالدعوة إلى هذا المؤتمر.

إن الموضوع الذي يجمعنا اليوم، يحتل موقع القلب من مستقبل الصحة في منطقة الشرق الأوسط، وهو موضوع الأمراض غير السارية. وبهذا الصدد أودُّ أن أركز على جملة من النقاط والقضايا التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار في مكافحة الأمراض غير السارية، وأولها جسامه هذه المشكلة وخطورتها على التنمية الصحية في بلدان الإقليم. فلئن حققت بلداننا خلال الخمسين عاماً الماضية تطورات صحية هامة جداً، وسريعة، بالمقارنة مع الزمن الذي اقتضته نفس هذه التغيرات في الدول الأكثر نمواً، مثل تخفيض معدل الوفيات والإصابات بالأمراض السارية على نحو كبير، وانحسار

شلل الأطفال، والانخفاض في نسب وفيات الرضع والأطفال، وارتفاع مأمول الحياة، لكن تم كُـل ذلك، فإن وتيرة حدوث الأمراض غير السارية والمزمنة تسارعت لتصل مستويات مثيرة للقلق الشديد؛ كما أن هذه الأمراض تضع عبئاً اقتصادياً ضخماً على سائر البلدان. فالأمراض القلبية والوعائية والسكري والسرطان وأمراض الرئة المزمنة مسؤولة عن إفقار الفرد والأسرة، وسحب الموارد العامة نحو الخدمات العلاجية، بعيداً عن قطاعات تحتاج إلى هذه الموارد، مثل التربية والتعليم وتنمية المناطق، والبيئة، وغيرها، حتى أصبحت من المشاكل أو حتى الأوبئة التي تهدد الأمن الاقتصادي، فهي مسؤولة عن حدوث 53% من مجمل الوفيات في الإقليم، وقد تصل في بعض بلدان الإقليم وخاصةً في دول الخليج العربي إلى 80% في جميع الوفيات.

والنقطة الثانية هي أن خطورة المشكلة لا تقتصر على القطاع الصحي، بل تتجاوزهُ لتؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن 50% من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية تحدث في المرحلة المنتجة من العمر قبل سن الستين، مقارنةً بـ 10% في بعض البلدان الأوروبية.

تتوافر الآن بيانات على أن المراضة، والعجز، والوفاة المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية تؤدي إلى خفض الإنتاجية، وأن لها تأثيراً سلبياً خطيراً على التنمية المستدامة، ولاسيما في البلدان النامية. وهذه الأمراض توجه أشد ضرباتها إلى ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. ثم إن الأمراض غير السارية والفقر يشكلان حلقة مفرغة حيث يعرض الفقر الناس لعوامل خطر الإصابة بهذه الأمراض، وقد تصبح الأمراض الناجمة عنها، بدورها، محركاً مهماً للدوامة التي تدفع الأسر إلى هاوية الفقر.

ويؤدي التأثير السلبي للعولمة، والتحول الحضري العشوائي السريع، وتزايد أنماط الحياة المتسمة بقلّة الحركة، إلى تسريع وتيرة العبء المتعاظم للأمراض غير السارية. فالناس في هذا الإقليم يتناولون، على نحو متزايد، الأطعمة التي تحتوي على معدلات مرتفعة من الطاقة الإجمالية، كما أنهم يُستهَدَفون من قِبَل حملات التسويق التي تروج للتبغ والكحوليات، والأطعمة الخالية من القيمة الغذائية، في حين يتزايد توافر هذه المنتجات بشكل كبير.

السيدات والسادة

أما النقطة الثالثة فهي التأكيد على أن هذه المشاكل الصحية يمكن تفاديها.

فنسبة كبيرة من الأمراض غير السارية يمكن توقّيها من خلال التقليل من عوامل الخطر المشتركة الرئيسية الأربعة وهي: تعاطي التبغ، وقلة النشاط البدني، ونظم الغذاء غير الصحية، وتعاطي الكحول. ويمكن كذلك تجنّب جزء كبير من عبء المرض، والمعاناة الإنسانية من خلال تنفيذ الرؤية والاستراتيجية العالمية لمكافحة الأمراض غير السارية والتي أقرتها كل دول العالم في جمعية الصحة العالمية عام 2000، وذلك من خلال تبني الوسائل التي تقلل من عوامل الخطر. كما أن الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في شهر أيلول/سبتمبر 2011، يقدم خارطة طريق للدول الأعضاء، ومنظمة الصحة العالمية، لمواجهة وباء الأمراض غير السارية، مسترشداً في ذلك بالاستراتيجية العالمية للمنظمة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، وخطة العمل المرتبطة بها، والمجالات الرئيسية الثلاثة فيها، ألا وهي: الترصد، والوقاية، والمعالجة.

أصحاب المعالي والسعادة الإخوة والأخوات

يعتمد تنفيذ الإعلان السياسي للأمم المتحدة على الالتزام بتخفيض عوامل الخطورة التي تزداد بشكل مخيف، فعلى نطاق العالم هناك ما يقرب من 6 ملايين شخص يلقون حتفهم كل عام جراء تعاطي التبغ. وسوف يرتفع هذا العدد، بحلول عام 2020 إلى 7.5 مليون، بما يمثل 10% من إجمالي الوفيات في العالم. وقد أصبح تعاطي التبغ أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في إقليم شرق المتوسط. ونجد في بعض بلدان الإقليم أن أكثر من 50% من البالغين الذكور هم مدخنون في الوقت الحاضر. كذلك، تنفرد منطقتنا بأنها أضافت إلى تعاطي التبغ المرتفع بالسجائر العادية استعمالاً جديداً واسع الانتشار، خاصة في أوساط الشباب، وهو استعمال الشيشة.

هناك نحو 2.3 مليون شخص يموتون كل عام بسبب قلة النشاط البدني. وتزايد مخاطر تعرض الأشخاص الذين لا يزاولون نشاطاً بدنياً كافياً للوفاة بمختلف مسبباتها، بنسبة تتراوح بين 20% و30%، سواء من الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم، أم من الإصابة بالسكري، وسرطان الثدي والقولون، والاكثاب. وعالمياً يوجد أعلى معدل لنقص النشاط البدني في بلدان إقليمتنا، حيث إن هناك أكثر من 40% من البالغين لا يزاولون نشاطاً بدنياً كافياً. ورغم كون النساء أقل ممارسة للنشاط البدني من الرجال، في جميع أقاليم المنظمة، فإن أكبر فرق في المعدل بين الجنسين يشاهد في إقليم شرق المتوسط.

ومن المعروف أن استهلاك قدر كاف من الفاكهة والخضراوات يقلل من مخاطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية، ومن سرطان المعدة والقولون والمستقيم. ويُعدُّ الاستهلاك الزائد للملح عاملاً حاسماً لارتفاع ضغط الدم ولمخاطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية؛ وتستهلك معظم المجتمعات السكانية، بما في ذلك بلداننا، كميات من الملح تتجاوز كثيراً ما توصي به المنظمة لتوقي الإصابة بالأمراض. ثم أن هناك نحو 3.2 مليون شخص يموتون كل عام بسبب تعاطيهم الكحول، ويقع أكثر من نصف هذه الوفيات بسبب أمراض غير سارية، والرسالة الأساسية هنا أن لدينا اليوم إجراءات فعالة عالية المردود قادرة على الوقاية من عوامل الخطر وتخفيض الإصابة بهذه الأمراض إذا ما وُضعت موضع التنفيذ من قِبل الحكومات.

أصحاب المعالي والسعادة

والنقطة الرابعة هي أنه لا يمكن تحقيق تقدّم ملموس فيما يتعلّق بتخفيف وطأة الأمراض دون التزام سياسي رفيع المستوى ومشاركة فعالة من قِبل سائر القطاعات.

أمام تفاقم خطر الأمراض غير السارية، تنادى المجتمع الدولي إلى وضع خريطة طريق واضحة، فكان إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر من عام 2011، وهو إعلان التزمّت فيه سائر الدول بأن تضع موضوع الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في صلب أولويات سياسات التنمية والعمل الحكومي والتعاون المتعدد القطاعات، محلياً وإقليمياً ودولياً. ولا بد لي أن أشيد في هذا المقام بالموقف الريادي الذي وقفته القيادات الرشيدة في بلدان الخليج، لمكافحة الأمراض غير السارية في الاجتماع الذي عُقد في الرياض في كانون الأول/ديسمبر من عام ألفين وأحد عشر، وتمثّلت تلك الوقفة في تبني الإعلان السياسي والدفع بقوة لوضع بنوده موضع التنفيذ.

أصحاب السموّ والمعالى والسعادة،

رغم أن الإجراءات الرامية إلى توقّي الإصابة بالأمراض غير السارية على نطاق المجتمع ممكنة التحقيق وعالية المردود وميسورة التكاليف، فإننا نلاحظ، وبعد مُضيّ عام على توقيع هذا الإعلان، الذي سوف يكون موضوع مؤتمرننا هذا، أن الخطى الرامية إلى تحقيق مقتضياته مازالت متعثرة في غالبية دولنا.

فوفقاً للمسوحات التي أجرتها منظمة الصحة العالمية، فإن قدرات بلدان إقليم شرق المتوسط على الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها تُعدُّ، بصفة عامة، غير كافية ومتفاوتة.

ففي مجال مكافحة التبغ، على سبيل المثال، على الرغم من أن جميع البلدان تقريباً هي الآن أطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، فإن ثلاثة بلدان فقط هي التي تطبق الحظر التام على تعاطي التبغ في الأماكن العامة؛ ولا يطبق التغييرات الخاصة بالضرائب بما يتماشى مع توصيات المنظمة سوى قلة قليلة من البلدان، مع بقاء أسعار التبغ منخفضة في معظم البلدان. وفي السياق ذاته، فإن ثلاثة بلدان فقط هي التي فرضت حظراً شاملاً على جميع أشكال الإعلان عن التبغ؛ كما أن نصف البلدان تقريباً لم يستخدم بعد التحذيرات الصحية المصورة على علب التبغ. كذلك تزداد ضراوة الترويج للأغذية والمشروبات غير الصحية وتسويقها دون أن تكون هناك إجراءات رادعة في معظم بلدان الإقليم.

لسيدات والسادة

النقطة الخامسة هي أن الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر 2011، يقدم خارطة طريق للدول الأعضاء وللمنظمة للتصدي لوباء الأمراض غير السارية الذي يُعتبر اليوم من أخطر التحديات التي تواجه الصحة والتنمية المستدامة بشكل عام في بلداننا. وسمحوا لي أن أدكر بأن هذا الوباء يزداد ويستفحل بشكل مريع في هذا الإقليم في غياب إجراءات كافية لمجابهته. ويُنتظر من الحكومات الوفاء بالتزاماتها الواردة في الإعلان السياسي، بتعزيز الإجراءات الوطنية لمكافحة الأمراض غير السارية في المجالات الرئيسية الثلاثة للاستراتيجية العالمية، ألا وهي: الترصد، والوقاية، والمعالجة.

أصحاب المعالي والسعادة

أمام هذا التحدي الذي تواجهه بلداننا كان لابد لنا من التلاقي والتشاور والتداول للتأكيد على حرصنا حكومات وشعوباً على متابعة العمل بمواجهة الأمراض غير السارية التي يمكن الوقاية منها والسيطرة على مضاعفاتها السيئة. وإن كانت الأدوات المطروحة معروفة، إلا أن التشريعات والممارسات العملية مازالت غير مؤمنة بشكل مقبول في غالبية دول الشرق الأوسط.

من هذا المنبر الذي نظّمته لنا المملكة العربية السعودية، مشكورة، أدعو الجميع من وزراء ومسؤولين حكوميين وعاملين وناشطين في حقل العمل المدني والبحثي والاقتصادي والأكاديمي إلى مضاعفة الجهود لإدراج موضوع مكافحة الأمراض غير السارية في سائر السياسات الاستراتيجية التنموية المتاحة، والعمل التكافلي بين سائر القطاعات على تحقيق ما يمكن تحقيقه بأسرع وقت، حتى لا يصبح عبء الأمراض خطراً يهدّد التنمية بشكل عام.

وأودُّ في نهاية هذه الكلمة أن أذكّر أصحاب السموّ والمعالى بالنقاط الخمس التي تستحقّ منّا النظر والتدبُّر؛ والنقطة الأولى هي أن الأمراض غير السارية مشكلة جسيمة تؤثر على التنمية الصحية في بلدان الإقليم، والنقطة الثانية أن خطورة المشكلة تتجاوز القطاع الصحي لتؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية برُمَّتِها، والنقطة الثالثة إمكانية التوقّي من الأمراض غير السارية وتجنُّب مآلها السيئ، والنقطة الرابعة أن الالتزام السياسي رفيع المستوى والتعاون المتعدد القطاعات من الأمور الضرورية للنجاح، والنقطة الخامسة هي أن الإعلان السياسي يقدّم خارطة طريق توجّه عمل الدول الأعضاء للتصدّي للأمراض غير السارية.

آمل أن يُثمر هذا المؤتمر ويؤدي إلى ترسيخ التزامات جميع الدول بتنفيذ هذه المقتضيات، وأن تمضي منظمة الصحة العالمية قُدماً في بذل ما في وسعها لدعم البلدان وتقوية برامجها وإجراءاتها لدحر الأمراض غير السارية والتخفيف من وطأتها.

مع تقديم الشكر إلى الدولة المضيفة، والحضور الكريم، أتمنّى للجميع مشاركة فعّالة وثمرّة في أعمال مؤتمرنا هذا، آملاً التوصل إلى توصيات ملزمة ومفيدة.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.